هل حقاً نحن دولة مارقة؟

□صالح الحمداني

في نيسان ١٩٩٨ أعلنت واشنطن ولندن أن العراق " دولة مارقة " تشكل تهديداً لجيرانها وللعالم بأسره، وأنها دولة " خارجة عن القانون " يقودها متقمص لهتلر، ينبغي أن (يحتويه) حراس النظام العالمي.

وبعد (١١ سبتمبر) ظهر في خطابات الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، ما يمكن اعتباره تعريفا لمعنى مصطلح : " الدول المارقة " من وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع. هذا التعريف مكون من أربعة نقاط رئيسية، هي :

١- تمارس العنف على أفراد شعوبها، وتبذر الأموال لصالح الكسب الشخصي لحكامها.

٢- ترفض القيم الإنسانية الأساسية، وتبغض الولايات المتحدة وكل ما تمثله.

٣- لا تظهر أي اعتبار للقانون الدولي وتهدد جيرانها، وتنتهك بصلافة المعاهدات الدولية.

٤- تصمم على حيازة أسلحة الدمار الشامل مع التكنولوجيا العسكرية.

وتعد الدول المارقة: من أبرز التحديات للأمن القومي الأمريكي على مستوى المصالح، لما تشكله من تهديد لمصالح أمريكا وحلفائها، وعلى مستوى القيم، لما تحمله من قيم تتناقض مع قيم العالم الحر.

اليوم : عادت هذه (النغمة) من جديد، وبات العراق من خلال تعاونه الوثيق والمتصاعد مع إيران، ودعمه الواضح – أمريكيا على الأقل – لنظام الرئيس بشار الأسد، يعد دولة في طريقها الى (المروق) إذا صح التعبير!

و " لكي لا ننسى " فقد تم تصنيف بلدنا عام ٢٠١١ على أنه من ضمن الدول العشرين الأكثر فشلا في العالم، وقد حصلنا بجدارة على المرتبة التاسعة بعد (الصومال – تشاد – السودان – الكونغو – هاييتي – زيمبابوي – أفغانستان – أفريقيا الوسطى).

وبحسب الويكيبيديا فإن الدولة تصبح فاشلة، متى ما فقدت السلطة القائمة قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها، أو فقدت احتكارها لحق استخدام العنف المشروع في الأراضي التي تحكمها. إضافة لفقدانها لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها.وعجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة. وعدم قدرتها على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل في الأسرة الدولية.

لا شك أن الفشل هو الذي أدى لهذا المروق المفترض، ولا شك أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية تبيح لنفسها – كما فعلت سابقا – استخدام " الضربات الوقائية " ضد الدول المارقة، فقد ولى زمن " الردع " بانتهاء الحرب الباردة، وأصبح كل خطر في العالم يعد تهديدا محتملا للأمن القومي الأمريكي.

على الحكومة والبرلمان أن يدركا، بأن العراق أصبح حليفا غير معلن لمحور (الشر)، وأن مسئولية الفشل يتحملها من يدير سياسات هذا البلد منذ سقوط النظام ولحد اليوم، وإن أي ضرر يقع على بلد، إنما يتحمله حكامه.

في أمان الله

لماذا تأخرت فنلندا طويلاً في التوقيع على معاهدة أوتاوا؟!

□يوسف أبو الفوز

من اثار الألغام الفلندية على اللاجئين

حين تولى القيصر بطرس الاكبر (١٦٨٢ . ١٧٢٥م) حكم الامبراطورية الروسية سارع لبناء مدينة "سان بطرسبورغ" عام ١٧٠٣ على الساحل الشرقي للخليج الفنلندي في بحر البلطيق عند مصب نهر النيفا ، من أجل ضمان الممر المائي من روسيا الى اوروبا الغربية، وارادها لتكون نافذه روسيا الى اوربا ، وندا لمدينة هلسنكي التي كانت أيامها تحت الاحتلال السويدي، وكان بناها الملك السويدي غوستاف فاسا الاول (١٤٩٦ . ١٥٦٠ م) ، عام ١٥٥٠م ، على الجانب الغربي من بحر البلطيق . ويروى لنا التاريخ الكثير عن الصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة والمدينتان حتى قابل جوزيف ستالين (١٨٧٨ - ١٩٥٣) مفاوضه الفنلندي بعد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، خلال مفاوضات السلام بين الاتحاد السوفياتي المنتصر، وفنلندا التي تحالفت حكومتها اليمينية مع حكومة هتلر الفاشية المندحرة، وكان ان خسرت فنلندا ١٢ ٪ من اراضيها من ضمن التعويضات التي انتزعها ستالين ، كحزام واق لضمان أمن مدينة لينينغراد (سان بطرسبورغ) ، هذه الاراضي التي اصبحت جزءا من الاراضي الروسية حتى الان ، يومها قال ستالين لمحاوره الفنلندي : " قد يكون لكم رأي اخر لكني لست مسؤولا عن الجغرافيا ". ولم يكن ستالين مخطئا فالجغرافيا ترسم دائما واقعا لا سبيل للهروب منه في العلاقات بين الدول . فنلندا لها حدود مع الاتحاد السوفياتي ووريثته روسيا تمتد لاكثر من ١٣٠٠ كم عبر غابات وبحيرات متشابكة ، شهدت الكثير مما تحفظه كتب التأريخ من احداث تركت بصماتها على العلاقات بين الشعوب المتجاورة . من بعد نهاية الحرب الباردة ، واذ استقرت العلاقات بين البلدين ، روسيا وفنلندا ، ضمن معاهدات دولية ، فأن الحدود ظلت سببا لاثارة الكثير من المشاكل لحكومات البلدين ، في مقدمتها مشاكل التهريب ، الذي كان يشمل مختلف انواع البضائع الاقتصادية والبشر والمخدرات والسلاح ، وكل ما يخطر على البال في ظل الاختلاف في القوانين ومستوى المعيشة بين البلدين ، خصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بمجمل بلدانه، فصارت الحدود الفنلندية معبرا اساسيا للهجرة باتجاه اوربا ، مما دعى فنلندا لنشر المزيد من الالغام الارضية ومجموعات من الشرطة السيارة معززة بكلاب الحراسة ، واللجوء للاستعانة بخبرات الدول الاوربية لمساعدتها في ضبط حدودها التي صار عبرها يتسلل الى اوربا كل ما هو ممنوع ومطلوب في اسواقها، بحيث صار التهريب حرفة لها رجالها وعصاباتها المستعدة لركب روح المخاطرة لاجدل تحقيق المزيد من الارباح ، وسببا للفساد الاداري في اجهزة الدول المعنية بالحدود في كل هذه البلدان المتجاورة ولم تنفع معها مختلف الاجراءات لمعالجتها والتي كانت تعقد لاجل بحثها الكثير من اللقاءات والمؤتمرات. هذا كله كان احد الاسباب الرئيسية التي تشبثت بها فنلندا لرفض التوقيع على معاهدة اوتاوا ، التي تسمى ايضا (اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد) حيث تحظر استعمال وتخزين وإنتاج وتطوير ونقل الألغام المضادة للأفراد ، وتقضي بتدمير هذه الألغام ، سواء أكانت مخزنة أم مزروعة في الأرض، وتم اعتمد المعاهدة عام ١٩٩٧ ، وقد حصلت الحملة الدولية لحظر الألغام المضادة للأفراد ومنسقتها الاكاديمية الامريكية "جودي ويليامز " (مواليد ١٩٥٠)على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٧ لجهودها في شن حملة من أجل حظر الألغام المضادة للأفراد . أقرت الاتفاقية في أوسلو في ١٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٧، وفتح الباب للتوقيع عليها في مدينة أوتاوا الكندية في خلال يومي ٣ و ٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ ، ثم دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول مارس/آذار ١٩٩٩ بعد وصول عدد الدول المصدقة عليها إلى أربعين دولة . وجاءت الاتفاقية استنادا الى القانون الدولي الانساني الذي يهدف الى تخفيف معاناة المدنيين وحمايتهم في اوقات الحروب ، واضافة الى الزام الدول الموقعة بتدمير مخزونها من الالغام الارضية فهي تلزمهم ايضا ببرامج عمل شاملا لمواجهة الآثار الإنسانية للألغام المضادة للأفراد حيث اعتبرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الألغام المضادة للأفراد قد خلفت ،من الناحية الطبية،"وباءً" يتميز بانتشار خطير للإصابات والوفيات والمعاناة الشديدة نتيجة التشوهات. ومن تاريخ اعتماد الاتفاقية تعرضت فنلندا لانتقادات شديدة من المجتمع الدولي لتأخر توقيعها على اتفاقية اوتاوا ، اذ كانت الحكومات الفنلندية دائما تشهر وكحجة تقارير الدول الاوربية ذاتها عن النتائج المترتبة على نجاحات المهربين عبر الحدود الفنلندية الروسية ، على صعيد تجارة الرقيق وانتشار المخدرات والاسلحة الخفيفة وموجات الهجرة الاسيوية والتي تتم عبر هذه الحدود . واخيرا قررت فنلندا تدمير مخزونها من الألغام الأرضية في موقع في منطقة لابلاند ووذلك وفقا لمعاهدة أوتاوا، بعد امتناعها لفترة عن ذلك ، وتم استبدال الألغام الأرضية بطرق تكنولوجية متطورة لتأمين حماية ومراقبة الحدود . وبهذا تكون فنلندا اخر بلدان الاتحاد الاوربي (٢٧ دولة) التي توقع على المعاهدة وتشرع في تنفيذ بنودها ، وقد جاء هذا القرار من بعد ضغوطات شنتها منظمات المجتمع المدني الفنلندية ، وفي مقدمتها "منظمة السلام الفنلندية " التي لعموم قوى اليسار الفنلندي نفوذ بارز فيها، حيث كان ناشطوها يرددون ان "سياستنا حول الألغام يشكل بقعة داكنة في سمعة بلدنا الجيدة وسياساته التي تروج للسلام وحقوق الإنسان" وكانت الحكومة الفنلندية قد اعلنت عام ٢٠٠١ وكمحاولة لامتصاص غضب الشارع انها تنوي الانضمام للمعاهدة، وزادت من مساعداتها لضحايا الالغام ، وفي خريف عام ٢٠٠٤ كررت نفس الرغبة، واعلنت انها ستوقع المعاهدة عام ٢٠٠٦ حين تكون جاهزة لتطبيق بنودها ، ولكن القرار تأخر حتى هذا العام، وقد اعلنت الجهات المعنية في وزارة الدفاع ان التخلي عن الالغام الارضية واستبدالها بتكنولوجيا متطورة لمراقبة الحدود سيكلف الدولة اكثر من مئتين مليون دولار كمرحلة اولى . يذكر أنه لم يوقع بعد على اتفاقية اوتاوا كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين وإسرائيل وإيران ومصر وليبيا والمغرب والصومال ! .

الدولة بين التخريب والبناء

□يعقوب يوسف جبر

قوة أية دولة تكمن في استغلال الموارد البشرية والطبيعية وتكييفها باعتبارها آلية اقتصادية نافعة تساهم في رفع مستوى الدخل القومي ، مما ينعكس إيجابيا على كافة المجالات ، لكن لم تصل الدولة الحالية في العراق إلى مستوى هذا الإنجاز رغم امتلاك العراق لثروات وإمكانيات هائلة ، ما تزال العديد من المشاريع العملاقة معطلة ليبقى العراق سوقا استهلاكية للعديد من دول العالم مما يدل على تعطيل قطاعات مهمة كان من الممكن استغلالها لتدر عوائد وأرباح تصب في مجرى تطوير مستويات البناء والإعمار والاستثمار .

يمكن لنا أن نقرأ الاقتصادي والسياسي والإداري مثلما هو واقع محطم جدا فالموازنات المالية التي أنفقت في السنوات الماضية تعرض جزء كبير منها للهدر والسرقة تحت مبررات مختلفة ، عوضا عن إحداث تنمية واسعة النطاق لانتشال البلاد من معاناتها ، فهل تسير البلاد بصورة معاكسة ؟ وهل الدولة لا قدرة لها بعد على عبور هذه العقبة ؟هل السبب غياب التخطيط والمنهجية واستفحال ظاهرة الإهمال والفساد الإداري والمالي ضمن صفقات سرية لا حصر لها ؟

تساهم النزاعات السياسية المحتدمة بين الاتجاهات السياسية المتنفذة في الحكومة والبرلمان في تضييع الموازنات وتعطيل عجلة الدولة الاقتصادية ، حتى أفرزت هذه الخلافات اتهامات يتم توجيهها للحكومة من قبل بعض أعضاء الحكومة وهذا بحد ذاته ضعف في مجال إدارة الحكومة ، كما أن بعض أعضاء البرلمان يمارسون نفس الدور عبر توجيه التهم للحكومة رغم أنها حكومة شراكة ، فمن يتحمل المسؤولية إذا كان الجميع يتهم الجميع ؟

من هو البريء ؟ ومن هو المذنب بحسب المعايير القانونية ؟ هل يمكن توجيه التهم وكفى ؟ هل نحن نعيش ضمن نطاق دولة تشهد تصدعا في الوعي السياسي ؟

من الممكن لكل الشركاء في الحكومة إعادة مراجعة التجربة الماضية والخروج بتوصيات جديدة للبدء بحركة بناء جديدة بعيدة عن إلصاق الاتهامات وبعيدة عن الصفقات المشبوهة ، ومن البديهي أن إجراء إصلاحات جذرية عبر اعتماد مبدأ التعاون وتعزيز الثقة سيساهم كثيرا في تفعيل مشاريع البلاد المعطلة ومنها مشاريع البنى التحتية المعطلة .

لا يكاد قانون تفعيل البنى التحتية يرى النور حتى انطلقت الاتهامات والشكوك لتطال جهة معينة في الحكومة ، لكن ماذا عن الشركاء الآخرين في الحكومة من اتجاهات أخرى هل هم خارج نطاق التأثير في عمل مجلس الوزراء؟

يبدو أن حكومة المالكي قد تحولت إلى ميدان خصب لإحياء نزعة الخلافات والصراعات بين الكتل السياسية فالكل بريء من دم يوسف ، كما أن البرلمان هو الآخر قد تحول إلى برلمان لصناعة التهم والخلافات واستهداف الآخر ، عوضا عن أن يتحول إلى برلمان لصناعة الدولة وبناءها وتفعيل مشاريع البنى التحتية .

بين الاتجاهات المتنازعة يقف المواطن أعزلا لا حول له ولا قوة حائرا ماذا يصنع ، فلا جدوى من مناشداته ولا منفعة من انتقادات نشطاء الرأي العام ، ليس في يد المواطن من حيلة إزاء ما يجري حتى بلغ درجة اليأس من الانتظار والصبر .

فمتى يفيق السياسيون الشركاء والفرقاء من سباتهم ليبنوا الدولة ما دام القرار السياسي والإداري بأيديهم فقط ؟ بينما لا يملك المواطن لنفسه نفعا ولا ضرا لأنه بلا نفوذ وتأثير ، يمكن تشبيه الدولة الحالية بأنها ميدان لترسيخ جذور مبدأ الصراع لتحطيم المواطن والوقوف بوجه كل المشاريع التي تساهم في بناء الدولة .

لن تصلح بعد اليوم المبررات التي يتذرع بها السياسيون من جميع الاتجاهات لتجميل وجوههم وستر معايبهم وفضائحم ، وبات من اليقين وبحسب المعطيات على الأرض أن مشروع الدولة معطل فهل يمكن لنا أن نطلق عليه مشروع تخريب الدولة لنكون منصفين وموضوعين في وصف الحالة وتشخيص أسبابها ؟

متى تتحرك هذه الرافعات في بغداد؟

تعزيز الوعي ضرورة لمواجهة انحراف السلطة

للحرية نصب وصوت

□حسين العسلاوي

ثمة حلقة مفقودة في نسيج المجتمع العراقي لم تتبلور بعد، نتيجة السحق المتعمد والتذويب الدائم لحالة التأصيل والانسجام المجتمعي ، وهي حلقة الطبقة الوسطى ، أو ما نصطلح عليها بحلقة (التكامل التنظيمي) والمتمثلة بوجود طبقة اجتماعية تكون بمثابة المجتمع المدني ، ومعها طبعا المنظمات الإنسانية ووسائل الإعلام المنتقدة ، فضلا عن المكونات والتشكيلات الأخرى التي تتوسط المسافة بين هرم السلطة (الحكومات بجميع أشكالها) ونهاية القاع أو عامة الشعب كما متعارف عليه ، هذه الحلقة تضطلع بدور التوازن المتقابل بهدف عبور مرحلة أزمة التفاهم والإلغاء التي تنشأ عادة بين الطبقة الجماهيرية، وبين وجه السلطة الساعية إلى تحقيق مكاسبها ، وبالتأكيد فان المسألة لا تقتصر على بلدان وشعوب العالم الثالث، إنما تمتد إلى دول متطورة، ولكن باختلاف النسبة أولا وقوة المجتمع المدني ثانيا ، وحتى نعبر مرحلة التأزم والمراوحة في فلك السلطة والخضوع القسري لمآربها ، تفرض الأجواء الراهنة جملة من الحلول تنطلق جلها من تنمية وتأسيس وغرس وعي ناجح يعتمد على المفاهيم المرنة غير القابلة للتأويل والتعبئة المقصودة ، كما انه أي (الوعي) الناضج يسهم في تحصين الفئة المحكومة ويقودها تاليا إلى إفراز قوه لا يمكن نسفها أو تخطيها تحت أي عذر أو مسمى، لأنها هويته وكينونته يجب الإحساس بها وتقديسها فهي تمنع حدوث تجاوز السلطة والتعدي على أفراد المجتمع ، وذلك عينه ما أعطى المجتمعات الغربية حصانة وثبات استعصت على مختلف طرق وأساليب السلطة الملتوية.

وهنا يأتي موقع السؤال الذي صار يشكل هاجسا لدى النخبة المشتغلة في حراك المجتمع لاسيما في مرحلة السيولة التي يمر بها العراق ولم تتصلب على مرفأ معين ، هذا السؤال مفاده أي وعي يجب أن نعمل على تعزيزه وإنباته في عقول الشباب والنشء خاصة مع تقاطع الإرادات واختلاف الأيدلوجيات التي تمثل هويات فرعية مختلفة وغياب مرجعية موحدة لهوية وطنية مشتركة. أقول الوعي المطلوب نحته على صفائح عقول الشباب ، ليس وعيا دينيا صرفا ولا قبليا موروثا بالتأكيد، ولا نهجا متطرفا منحازا، بل هو وعي سلطة المعرفة العليا التي تشبع العقول بالفكر والثقافة ومنها يستطيع الفرد أن يوجه بوصلته الذاتية سواء أكان شرقيا أم غربيا .

فالمعرفة هي كفيلة بتحديد رغبة الإنسان وإخراجه من محنة الضياع، فضلا عن أنها تمنح الجماعات رؤية ثاقبة تحمل بعدا إنسانيا مشتركا مع الفئات الأخرى وبهذا يتخلص أي مجتمع من الأزمة أو ما يسمى بضياع الهوية وغياب المشتركات .

وسلطة المعرفة العليا نتاج حراك رصين ومتقد ومتفهم لحالات عديدة تقطع الشك وتخنق مسوغات الإرباك في المخيلة العراقية، يضاف إلى ذلك أنها تسهم في فتح ميدان مترع بالنقاش والحوار البناء القائم على أسس معرفية وعلمية بعيدة عن التشنج والتعقيد. وبحصولنا على وعي قيّم وأصيل عبر ممارسة مختلف الوسائل مثل الجامعة والمدرسة ودور العبادة الواعية وغيرها من المؤسسات الفاعلة تكتمل مرحلة التأسيس الناضجة، وبمجرد الوصول إلى هكذا وعي فان السلطة ستتضايق وتُحاصَر في دهاليزها وتموت في عروقها المشاريع الاستيطانية الرامية إلى تحقيق السرقات والاستحواذ مثل الذي نشاهده في سلطة العراق النفعية، ولا شك فان السلطة إذا شعرت بامتداد واتساع الوعي تتوقف عن دوافعها ليس مراعاة للناس إنما خوفا من الحلقة الواعية التي أخذت شكل الزاوية في مثلث الارتقاء الاجتماعي.